

بها ان هي كبر الكاف قبل ونحوه وقوله لغة الضم والمجمع اي لما فيها من
ضم الحروف بعضها الي بعض عقد عتق من اضافة التمسك للمسبب
اي عقد يتروك عليه العتق ويؤخذ من التعريف الا ان الازفة والعقد
لا يروى من صفة وعقدين وهما السبب والرفق والعوم في قول الركن
الرفق والما في بلفظها للتقدير وفي عوض الالاسمة ومعنى مع
فليس في كلامه بلفظ في جزمي واحد يعامل واحد والمراد
بلفظها باللفظ منه كما يتكلم او ان كان مكاتب وخرج بذلك غيره ولو
بلفظها بلفظ المعاملة والمخارجة نحو ذلك وتقدم انه ليس بقا عقد
يختص بمادة مخصوصة الا ككفارة والنكاح والسر والكتابة بالوجود
اي الخط ككتابة فتعقد ما مع السنة معنوا في وقتها
اي وقتان اذ اني يطلق في الوقت وعلى المال المؤدى فيه كما ساق
ويشترط اليه في العوم كونه دينيا ولو متعقدا فان كانت متعلقة
بذمة الرفق لم يشترط فيها شئ اليها او يسهل شرط فيها ذلك
موجلا ولو في بعض وان كان قد يملك ببعضه لغير ما ترويه ويوجد
ذلك التأجيل في التعميم باعتبار آخرها وبيان قدره وصفته وعدد
الحجوم ونسب كل مح افاده في التعميم ولا يباع ماله وهو
العبد ماله وهو كساية لهما السبب على تعدد بغير المكاتب وقد الفرز
في ذلك بتصوير بقوله
يا قبحها في عصرنا اي عقد فيه ملك المعوضين جميعا
احدا ما قد ينخص بغيره التعمير الجواب منكم سريريا
واجابه بعض الخاص من بقوله
ذاك في صفة الكتابة باين حاز على اذ الجواب سريريا
وفي نسخة سميها وما خرجت من القواعد ثبوت الملك العبد
مال ائدا في ذمة المالك والاصل في ما قبل الاجماع ان
انها كانت بغير رقة في الماهلة فاشرفها الشارع وقيل انها الالاسمة
واول من كونت في عهد علي بن ابي طالب من الرجال سليمان وقيل ابو
المومل فقال النبي الله عليه وسلم عيبوه ومن النساء برب واول من
كونت

تية نظر

سأله ان التأجيل
ليس شرطها
لا حاجة له

كونت بعده صلى الله عليه وسلم ابوية مولى عمر بن مخرم مولى ابن
اهل فاده ابن حنبل في البخاري وسيرين هو ابو محمد مشهور بتهمة الربوبية
كان من سابعين وله عشرة اولاد كلهم مجابا محدثون اخذ عنهم الحسن
الحديث والعلم ان مع اناث وسنة ذكور والذين يفتقون اي
المالك يدل على ما كتبت ايمانكم ويستعوب بطلوبه والكتابة الكفاية
وقوله الالاسمة متعمول بمجذ وفي اخر الالاسمة فان الشاهد في بفتحها وهو
فكالمعنى اي زيدا والمراد ما علم ما يشمل الظن وسر الشاهد في الخبر بل ما
والكتب هما قدان للندوب وما طلب الرفق فهو قدان للمالك الذي اصل
الندوب وصرح الاقرض الوجوب القس على قيمة المعاملات والكتابة
المالكية على الملاك هي مندوبه بالصدقين وان نذر راح
وجبت فانه انتفيا او اجدها فيلحق الا اذا كان يضمن ما كسبه ويكفر
او يضمن انه يضمنه في فسق او الاكتساب يمتنع فكثره فتعقده في التعميم
ولا تكثره بحال اي باعتبار ذهابها فلا ينافي كراهية الاعراض وقد تجوز
كان على الظن انه يضمن ما كسبه في فسق وكان لا يحصل الا اذا كان
من نفسه في حله اي قبل عرشه واصنافه لانه موجوده كذات
يوم لا ظل الا ظله اي قبل عرشه ويجعل ان امراد بالظل الرحمة والستر يقال
فلان في ظل فلان اي في مسرته ورحمته وذلك اليوم هو يوم العتامة
تدنو الشمس في الوقت من ريس الخلاق فيحصل له الهول العظيم
وعوض قال في لوقال ونجوم ليشمل الوقت والمال كان او لم
وهو ردد اذ الوقت شرط خارج للمقابلة منه وليس من حله كما
قال في ما صنع المص بشرط ان يكتبه فهو مقدر مضاف لانه ذكر
اربعة شروط ولتستثنى من مفهوم الاول اربع صور متساوية
وان كان السداد بنفسه او بوكيله لا يوجب كسافي للربوي
كامل الخيرة وبوكاله او سكران او امي ولا يصح من بعض الالاسمة
للسر اهلا للمولا ولا مكاتب وان اذن له سدة الامر لانه ملكه وقوله
والعقود التي يشترط فيها اتصال العقول بالاجاب لا يتوقف على
الوصية والتمه بمراد لا يشترط فيهما ذلك فلا يضر فيهما وقوله

